زيادة الاستثمارات بأكثر من الضعف خلال العام الماضي

«أونكتاد»: الكويت الأولى خليجياً في الاستثمار الخارجي بنحو ثمانية مليارات دولار

جنيف – «كونا»: كشف تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» حول الاستثمارات في غرب آسيا الصادر امس ان الكويت لا تزال محتفظة بالمرتبة الاولى في مجال الاستثمار الخارجي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية بنحو ثمانية مليارات دولار.

واوضح التقرير ان زيادة الاستثمارات المتجهة إلى دولة الكويت تقدر بأكثر من الضعف خلال العام الماضي وبقيمة 1.9 مليار دولار مدفوعة بحيازة «شركة قطر للاتصالات» لحصص إضافية في ثاني أكبر مشغل هواتف محمولة في الكويت وهو «شركة الوطنية» ما رفع نسبة حصتها الى 92.1 في المئة.

في الوقت ذاته يشير التقرير الى وجود انخفاض في توجه الاستثمارات الى المملكة العربية السعودية لكن هذا التراجع لم يؤثر سلبا في الاستثمار الموجه إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل عام فبقي على مستوى 26 مليار دولار. ولفت التقرير الى زيادة في الاستثمار الموجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة كثالث أكبر بلد متلق في المنطقة بنسبة 25 في المئة فبلغ 9ر6 مليار دولار مواصلا انتعاشا بدأ في عام 2010 وإن ظل دون الـ14 مليار دولار التي بلغها في عام 2007.

وعزا هذه الزيادة الى ارتفاع الإنفاق الحكومي من جانب امارة أبوظبي وأداء امارة دبي القوي في القطاعات الأخرى ما ساهم في إعادة بناء الإقبال الأجنبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد.

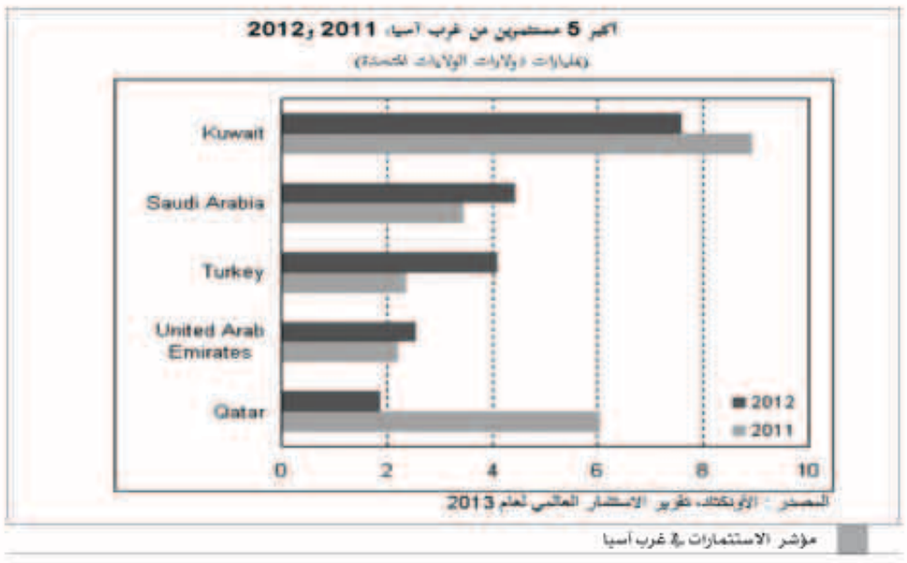

مؤشر الاستثمارات في غرب آسيا

وتجعل تلك البيانات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستحوذتين وحدهما على نسبة 83 في المئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي.

وذكر التقرير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البحرين وسلطنة عمان وقطر ارتفعت في حين تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان المنطقة غير الأعضاء في مجلس التعاون بنسبة تسعة في المئة فبلغ 21 مليار دولار.

وارتفع الاستثمار في العراق خلال عام 2012 للسنة الثانية على التوالي بنسبة 22 في المئة إلى 5ر2 مليار دولار بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي دعمته زيادات ضخمة في الإنفاق الحكومي.

وجاء في التقرير «أن العراق بما له من ثروة هيدروكربونية هائلة وعدد كبير من السكان واحتياجات ضخمة للاستثمار في الهياكل الأساسية يقدم نطاقا عريضا من الفرص للمستثمرين الأجانب الذين يقبلون تدريجا على الاستثمار بالرغم مما يواجهه البلد من انعدام للاستقرار السياسي ومن تحديات امنية».

وسجل لبنان ايضا نموا إيجابيا في الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت نسبته تسعة في المئة عززته الحيازات الأجنبية في قطاع التامين وقطاع الخدمات المتصلة بالعقارات.

وتحول الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى اليمن من قيمة سلبية إلى قيمة إيجابية في عام 2012 ليبلغ 349 مليون دولار حيث شجعت تسوية الأزمة السياسية للبلد المستثمرين في حين أن هذا الاستثمار المتجه إلى الأردن تراجع بنسبة خمسة في المئة.

وأشار التقرير إلى أن المستثمرين الأجانب وبخاصة أولئك الوافدون من البلدان المتقدمة يترددون في المشاركة في المنطقة ولاسيما في المشاريع الضخمة.

ودفع هذا بعض الشركات الحكومية إلى الإقدام وحدها على تنفيذ بعض المشاريع الرئيسة كما حدث مثلا في مشروع مصفاة جازان في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ قيمته 4.6 مليارات دولار.

ومن المشاريع الجاري تنفيذها ايضا مشروع للبتروكيماويات قيمته 5.5 مليار دولار في رأس لفان في قطر اختارت له شركة قطر للبترول وحدتها الخاصة كشريك بدلا من العمالقة الأجانب.

الا ان عام 2012 شهد أيضا بداية تشغيل مشاريع لشركات مشتركة مع شركات أجنبية منها ما تأخر تنفيذه لفترة طويلة ومنها ما كان متوقفا مثل شركة «صدارة للكيميائيات» و«مصفاة ينبع» وكلتاهما في المملكة العربية السعودية.

وبصفة عامة يشير التقرير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من غرب آسيا انخفض بنسبة تسعة في المئة فبلغ 24 مليار دولار في عام 2012 واضعا حدا للانتعاش الذي حدث في عام 2011.

وفي حين أن بلدان مجلس التعاون الخليجي واصلت استحواذها على معظم تدفقات هذا الاستثمار الخارج من المنطقة فقد ظهرت تركيا كمستثمر كبير اذ نمت قيمة استثمارها الخارجي بنسبة 73 في المئة لتسجل رقما قياسيا قدره 4.1 مليار دولار.

ورأى التقرير ان انعدام اليقين السياسي على الصعيد الاقليمي وضعف النمو الاقتصادي العالمي المحدود يؤثران في المنطقة ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى المنطقة ينخفض بنسبة اربعة في المئة في عام 2012 فبلغ 47 مليار دولار أي نصف المستوى الذي كان عليه في عام 2008.

ستحافظ على الصادرات وستشهد تغيراً واسعاً

اقتصاديون: قطر أكبر الاقتصادات الخليجية نمواً

■ المناخ الاستثماري سجل في السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً بفضل القيادات الشابة

نمو الاقتصاد القطري

أكد خبراء اقتصاديون إماراتيون ومديري شركات عاملة في الإمارات أن الاقتصاد القطري سيحافظ على صدارته بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تحقيقه أعلى معدلات نمو في المنطقة تتجاوز 10 في المئة.

وقال الخبراء لـ«بوابة الشرق» عقب تقلد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم إن السياسة الاقتصادية لقطر لن تشهد تغيرات تذكر، من منطلق أن سمو الأمير تميم كان الذراع الأيمن لوالده في إدارة شؤون البلاد علاوة على توليه ملفات اقتصادية مهمة خصوصا في قطاع النفط والغاز والاستثمارات القطرية في الخارج خلال تقلده ولاية العهد.

وأكد الدكتور محمد إبراهيم الأحمد أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمارات أن السياسة الاقتصادية لقطر لن تشهد تغيرا كبيرا، حيث كان حضرة صاحب السمو الشيخ تميم وهو ولي للعهد على اطلاع تام بكامل الملفات الاقتصادية المهمة التي تعتبر العصب الفقري للاقتصاد القطري خصوصا ما يتعلق بإنتاج النفط والغاز.

وأضاف أن إنتاج قطر من الغاز والذي يصل إلى أكثر من 70 مليون طن سنويا، من شأنه أن يدعم خطة التنمية في البلاد حتى العام 2030، موضحا أن حركة البناء والتشييد التي تشهدها قطر في قطاعات العقارات والبنى التحتية والسكك الحديدية ضمن مشاريع استضافة بطولة كأس العالم 2022 ستنعكس على الأداء الاقتصادي للدولة.

وأوضح أن الإنفاق الحكومي في قطر والذي يعد الأعلى خليجيا سيتواصل مع تولي سمو الأمير الشيخ تميم مقاليد الحكم، حيث لدى الأمير حرص على رفع نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد الأعلى في العالم، وهذا ناتج عن حرص القيادة على توفير سبل العيش الكريم والرفاهية للشعب.

وقال إن دخل الفرد في قطر يتراوح حاليا بين 92000 و95000 ألف دولار، ويتوقع أن يتجاوز 100 ألف دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، نتيجة للارتفاع المتواصل في الناتج المحلي الإجمالي لقطر.

وبحسب تقديرات صندوق النقد العربي في تقريره للربع الأخير من العام الماضي، فإنها تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطر قد حقق نموا حقيقيا بنحو 6.3 في المئة خلال العام الماضي، وفيما يتعلق بالمالية العامة، أظهرت الأرقام الأولية أن الميزانية العامة للدولة للأشهر الثلاثة الأولى من عامها المالي حققت فائضا كبيرا بقيمة 94.6 مليار ريال ، حيث بلغت قيمة الإيرادات العامة 135.3 مليار ريال، مقابل نفقات بقيمة 40.8 مليار ريال.

وأكد محمد علي ياسين العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للخدمات المالية، أن الاقتصاد القطري وصل إلى مرحلة من النمو كانت كافية لأن تنضم بورصة قطر إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة مع أسواق الإمارات، الأمر الذي يعد إنجازا كبيرا لقطر.

وانضمت بورصة قطر والإمارات في 11 يونيو الجاري إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة لتكون بذلك السوق الثالثة عربيا على المؤشر الدولي بعد مصر والمغرب، ويتوقع أن تستقطب بورصة قطر 500 إلى 600 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية من انضمامها للمؤشر.

وأضاف ياسين أن الاقتصاد القطري مقبل على طفرة اقتصادية كبيرة، بعدما وضعت الدولة خطط تنموية بعيدة المدى، تأخذ في الاعتبار قطاعات اقتصادية عدة، ففي صعيد النفط والغاز ستظل قطر واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، وهو ما يدعم ميزانياتها، فضلا على مشاريع ضخمة في قطاع البنى التحتية ضمن مشاريع استضافة الدوحة لبطولة كأس العالم عام 2022.

ومن جانبه، قال محمد عيسى الزرعوني كبير المسؤولين التنفيذيين في مجموعة العربية القابضة للاستثمار، إن سمو الأمير تميم بن حمد سيسير على نهج والده في سياسته الاقتصادية التي تبرز بوضوح في رؤية قطر 2030 والتي ترسم إطارا محددا لآفاق التنمية خلال السنوات المقبلة.

■ توقعات بالانتعاش الأقتصادي والقيادة الجديدة ستحقق طفرة في استقطاب الأموال والاستثمارات الخليجية

وأضاف أن المناخ الاستثماري لقطر سجل في السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا، بفضل حرص القيادة القطرية والذي سيزيد بالتأكيد مع القيادة الشابة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية خصوصا الخليجية للاستثمار في قطر، موضحا أن هذا المناخ الذي يوفر فرصا استثمارية جيدة هو الذي يحفز الشركات الإماراتية على الاستثمار في قطر من خلال تأسيس شركات تابعة لها في الدوحة.

وتتواجد شركات إماراتية كبيرة في السوق القطري مثل شركتي أرابتك ودريك أند سكل اللتين تنفذان مشاريع إنشائية وعقارية ضخمة في الدوحة.

وقال الزرعوني إن شغل سمو الشيخ تميم بن حمد لمنصب ولي عهد قطر أتاح له الفرصة لإدارة العديد من المشاريع التنموية في قطر، حيث كان سموه ولا يزال يترأس ملف استضافة قطر لبطولة كأس العالم 2022 بما يتضمنه من مشاريع اقتصادية كبيرة، منها مطار الدوحة الجديد، والسكك الحديدية والمترو والموانئ، وكلها مشاريع من شأنها أن تدفع الاقتصاد القطري لتسجيل معدلات نمو كبيرة.

وتوقع أن تشهد قطر مع القيادة الجديدة طفرة في استقطاب الأموال والاستثمارات الخليجية الباحثة عن فرص استثمارية جيدة يوفرها الاقتصاد القطري حاليا وحتى السنوات العشر المقبلة.

وأعرب عن أمله في أن تشهد قطر مع قيادة سمو الأمير تميم بن حمد مرحلة جديدة من التطور والنمو في كافة القطاعات الاقتصادية.

صكوك إسلامية بقيمة 50 مليون ريال لأول مرة في سلطنة عمان

مسقط – «كونا»: وافقت الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية في سلطنة عمان امس على اصدار اول صكوك اسلامية في سلطنة عمان بقيمة 50 مليون ريال عماني.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة المدينة عبدالصمد المسكري في تصريح صحافي ان الصكوك من فئة الإجارة وستقوم الشركة باتخاذ الخطوات النهائية للاصدار الفعلي.

واوضح ان الطرح والانتهاء سيكونان خلال شهر يوليو المقبل وسيتم احتساب العائد من اليوم التالي لانتهاء الاكتتاب على ان يتم الاصدار عبر اكتتاب خاص. وكشف عن وجود عروض من مؤسسات عاملة في السلطنة لشراء الصكوك.

واوضح ان قيمة الصكوك 50 مليون ريال عمان موزعة على 500 الف صك بقيمة 100 ريال للصك الواحد وان الحصيلة ستستخدم لتمويل المرحلة الثانية من «جراند مول». «الريال العماني يعادل 2.59 دولار امريكي».

الفوزان: حسابات «بيتك» آمنة ولم تتعرض لأي عمليات اختراق

محمد الفوزان

أكد بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأنه لا يدخر أي جهد لتأمين حسابات وأموال العملاء من خلال تطبيقه للمعايير القياسية العالمية المعتمدة في تحقيق أمن وتقنية المعلومات ، مما يجعله في مركز الصدارة بما يتعلق بقوة الأنظمة الآلية التي يستخدمها للمحافظة على أمن وسرية المعلومات المصرفية التي تتعلق بعملاءه.

وأكد الرئيس التنفيذي بالوكالة محمد ناصر الفوزان في بيان صحافي بأن أنظمة «بيتك» الآلية لم تتعرض لأي عمليات قرصنة بما فيها الموقع الالكتروني «kfh.com» ، وأن ما تمت إشاعته في بعض وسائل الإعلام بتعرض بعض حسابات عملاء «بيتك» للاختراق عار عن الصحة ويستهدف تشويه سمعة البنك وتعطيل حركة التطوير التي يقوم بها.

وأوضح الفوزان أن «بيتك» يعتمد أحدث الأنظمة والتقنيات العالمية لصد أي عمليات اختراق قد يتعرض لها، حيث لدى «بيتك» نظاما ذو مطابقة ثنائية للدخول على خدماته الالكترونية «Dual Factor Authentication» وهذه الأنظمة تتوزع في عدة مستويات وتختلف عن بعضها لضمان امن النظم والحفاظ على معلومات عملاء «بيتك» بالاضافة الى وجود انظمة مراقبة ومنع اختراقات تعمل على مدار الساعة.

وأضاف الفوزان أن موظفي «بيتك» يتمتعون بمؤهلات ذات مستويات عالية في مجال أمن وتكنولوجيا المعلومات ويخضعون لدورات تدريبية معتمدة بما يعزز من قدرات «بيتك» في مجال حماية حسابات العملاء من أي اختراق في ظل إجراءات رقابية صارمة تحول دون المساس بحسابات العملاء او أي أنظمة تتعلق بالبنك.

وأكد الفوزان أن «بيتك» سيقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة أمام القضاء لمحاسبة كل من يقوم بالمساس بسمعة البنك والتشكيك بأداءه المتميز على جميع المستويات وخصوصا التكنولوجي وامن المعلومات الذي حقق فيهم انجازات عديدة خلال مسيرة عمله ونال جوائز غير مسبوقة من جهات عالمية مرموقة.

بيت التمويل رعى حفل تخرج طالبات الصيدلة

الفوزان يسلم هدية تذكارية

قام بيت التمويل الكويتي «بيتك»، المؤسسة المالية الرائدة عالميا، برعاية حفل تخرج طالبات كلية الصيدلة بجامعة الكويت وذلك تجسيدا لدوره الاجتماعي ومساندته لشريحة الطلاب ودعمهم ماديا ومعنويا، وإيمانا منه بأهمية العلم والتعليم ودورهما في تقدم وازدهار المجتمعات.

وتوجه رئيس الخدمات المصرفية للافراد في «بيتك» محمد ناصر الفوزان بكلمة ألقاها خلال حفل التخرج وبحضور وزير الصحة محمد براك الهيفي بالتهنئة للخريجات مشيرا إلى أن «بيتك» فخور بحصول جيل جديد من أبناء الكويت على درجة علمية جديدة ينطلق من خلالها مشوار حياتهم العملية التي تنعكس على ازدهار الوطن وتقدمه خاصة أن طلبة كلية الصيدلة يمثلون قطاعا مهما وحيويا يحمل في طياته مسؤوليات النهضة بالمجال الصحي الذي ينعكس على توفر البيئة المناسبة لتطوير الواقع الاقتصادي.

وشدد الفوزان على دور «بيتك» الكبير في المجال الصحي وخدمة المجتمع وذلك من خلال برامج متعددة قام بها سواء حملات تبرع بالدم أو نشر الوعي بمرض السكري من خلال تطبيق خاص للسكري على أجهزة الايفون الذي يمكن من خلاله قياس معدل السكر وإرسال تنبيهات للمواعيد المهمة وميزات أخرى جعلت من التطبيق قيمة مضافة وأثرت دور «بيتك» في المجال الصحي.

وبين الفوزان ان الدور الاجتماعي الذي تضطلع به مؤسسات القطاع الخاص يتعدى حدود الدعم والمساهمة المالية إلى نقل الخبرة والتجربة وإفساح المجال للطاقات البشرية للمشاركة في مختلف الأعمال التي تشارك بها المؤسسات والشركات.

وأكد على ضرورة مواكبة أحدث الابتكارات في المجال التكنولوجي موضحا دور «بيتك» في تعزيز استخدام هذا المجال وربطه بالمجالات المالية والاستثمارية التي يعمل من خلالها وهذا أحد أسرار النجاح التي يجعل منه أفضل مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

13 شركة مهتمة بشراء حصة باتصالات تونس

قال مسؤول حكومي تونسي أمس إن 13 شركة مهتمة بشراء حصة 35 في المئة من شركة اتصالات تونس المملوكة للدولة، ومن بين هذه الشركات تركسال التركية وشركة اتصالات في أبو ظبي. وكانت تونس قالت الأسبوع الماضي إنها أذنت لدبي القابضة التي تملك من خلال اتصالات الإماراتية الحصة المذكورة بمباشرة عملية بيع حصتها في الشركة التونسية.

وأوضح المسؤول التونسي أن شركة تركسال وترك تيليكوم وكوريا تيليكوم وشركتين من الصين أبدت اهتمامها بشراء الحصة، ولم يخض المسؤول في تفاصيل إضافية. وذكرت مصادر بنكية الثلاثاء أن شركة اتصالات الإماراتية –التي اشترت الحصة في 2006 بـ2.25 مليار دولار– كلفت بنك كريدي سويس بتقديم المشورة بشأن عملية البيع.

وكشف مصدر في شركة تركسال أن الأخيرة تجري عملية تقييم لهذه الفرصة، فيما رفضت شركة ترك تيليكوم التعليق على الموضوع.

ومنذ اندلاع الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وشركة اتصالات الإماراتية تشكو للحكومة التونسية من الإضرابات التي يشنها عمال شركة اتصالات تونس ومطالبهم بزيادة أجورهم، وقد تراجعت الشركة التونسية عن خطتها لإدراج أسهمها في بورصتي تونس وباريس بعد مشاورات مع اتحادات عمالية.

مستثمر عربي يسعى لشراء مبنى «إمباير ستيت» مقابل 2.1 مليار دولار

ذكرت تقارير إخبارية مساء الأربعاء أن مستثمرا من منطقة الشرق الأوسط لم يتم الكشف عن هويته عرض 2.1 مليار دولار لشراء مبنى «إمباير ستيت» الشهير في نيويورك.

ويزيد هذا العرض المقدم من جانب واحد عن عرض آخر مقدم من جانب واحد بقيمة ملياري دولار من جانب روبن شرون التي يمتلك جزئيا مبنى وول وورث بيلدنج في منطقة لوار مانهاتن، وكان شرون قد قدم العرض علانية بعد إعلان شركة مالكين هولدنجز المشغلة لمبنى إمباير ستيت اعتزامها طرح أسهمها للتداول في البورصة.

يذكر أن مبنى إمباير ستيت أنشئ عام 1930 ويتكون من 102 طابق. وقد تغير ملاك هذا البرج عدة مرات خلال العقود الأخيرة. وتقدر قيمته وفقا للأوراق هيئة سوق المال الأمريكية بحوالي 2.3 مليار دولار. وقد كان المبنى في وقت من الأوقات أعلى مبنى في الولايات المتحدة، وهو مقصد سياحي مهم في نيويورك.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن شركتين أمريكيتين وهما برنستون هولدنجز وفيليبس إنترناشيونال تعملان مع المستثمر الشرق أوسطي لإتمام الصفقة.